الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الثلاثاء

22 **جماد اول** 1437 –1 **مارس** 2016

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	5
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	7

1498 قضية عنف أسري ومكة المكرمة تتصدر

المصدر: جريدة أزد الثلاثاء 22 جماد اول 1437هـ - 1 مارس 2016م
http://alazd.net/news.php?action=show&id=62158

أزد - محمد الطامي :

فيما تصدرت منطقة مكة المكرمة المناطق في قضايا العنف الأسري التي شهدتها المحاكم العام الماضي بواقع 500 قضية، أرجع استشاري الطب النفسي والسلوكي الدكتور علي الزائري لـ"الوطن" ذلك إلى اضطرابات نفسية يعاني منها الرجال لوجود ضغوطات لم يتم علاجها، كالقلق، والاكتئاب، واضطرابات شخصية، وضعف الثقة، مشيرا إلى أن المجتمع في منطقة مكة المكرمة خليط من أجناس من عدة دول بسبب وجود الحرم المكي، ومواسم الحج والعمرة، حيث تكثر فيه ظاهرة العنف، بسبب اختلاف الثقافات.

مكة تتصدر

أوضح تقرير صادر من وزارة العدل حول قضايا العنف التي شهدتها المحاكم خلال عام 1436 أن "قضايا العنف التي شهدتها كافة المحاكم بمناطق المملكة بلغت 1498 قضية، وتصدرت منطقة مكة المكرمة المناطق، حيث شهدت المحاكم الجزائية بها العام الماضي 480 قضية، تنوعت ما بين إيذاء وعقوق أحد الوالدين، إضافة إلى 15 قضية شملت قيام إخوة وأزواج بممارسة العنف ضد أخواتهم أو زوجاتهم بالضرب والإهانة والحبس، وسلب الحقوق، والاستيلاء على رواتبهن، وإهمال الأبناء والزوجات بعدم توفر المتطلبات المعيشية، بينما سجلت دور الحماية الاجتماعية في جدة حالتين لفتاتين تعرضتا لعنف بالضرب والإهانة والطرد، فيما اقتصرت قضايا الأطفال المعنفين في المنطقة على 3 قضايا".

وأضاف التقرير أن "الرياض حلت في المرتبة الثانية بـ 333، ثم جازان بـ140، فالشرقية بـ116، وعسير بـ110، تلتها المدينة المنورة بـ99، والقصيم بـ43، وتبوك بـ41، والجوف 32، والحدود الشمالية 17، وكانت نجران الأقل بـ"12".

أنواع العنف

أوضح التقرير أنواع قضايا العنف الأسري التي وردت للمحاكم الجزائية والأحوال الشخصية في منطقة مكة المكرمة وهي الضرب، والاغتصاب، والحبس، والإهانات، والمنع من الحقوق، والإهمال.

تقصير

يرى مدير فرع جمعية حقوق الإنسان في جدة صالح سرحان إن "زيادة عدد حالات العنف بمنطقة مكة المكرمة العام الماضي يعود لعدم تطبيق اللوائح المنصوص عليها في نظام الحماية من الإيذاء، مما تسبب في إهمال تلك الأنظمة التي وضعت عقوبة صارمة بحق كل من يرتكب عنفا ضد الأبناء أو الفتيات أو الأطفال".

وأضاف أن "الجهات المختصة بمكافحة العنف لا تقوم بدورها المطلوب من ناحية توعية أفراد المجتمع، وإقامة دورات في المدارس، ومحاضرات في الجامعات لتعريف كافة أفراد المجتمع بالعنف ومخاطره"، مشيرا إلى أن العديد من حالات العنف التي تقع على الفتيات تنتهي بالصلح دون اتخاذ إجراءات رسمية نحوها.

وشدد سرحان على "أهمية تفعيل اللوائح التي أقرت سابقا والتي نص عليها نظام الحماية من الإيذاء وحماية الأطفال من العنف".

لوائح العنف

قال المحامي والمستشار القانوني خالد الشهراني إن "قضايا العنف الأسري لا تحال إلى المحاكم إلا بعد أن تكون قد مرت بكافة الإجراءات القانونية الخاصة بقضايا العنف الأسري، فلا بد على القاضي أن يتأكد من الإجراءات التي تسبق المحكمة من ناحية التحقيقات التي قامت بها هيئة التحقيق والادعاء"، مشيرا إلى أن المحاكم تطبق لوائح العنف في حال ثبوتها لدى القاضي. وأضاف أن "التقليل من حالات العنف ممكن عن طريق نشر التوعية والتثقيف بين أفراد المجتمع، وزيادة عدد المحاضرات التثقيفية والندوات التوعوية عن أضرار ومخاطر العنف الأسري على أفراد الأسرة". وعن

العقوبات الحالية الخاصة بجريمة الإيذاء، قال الشهراني إن "لائحة الحماية من الإيذاء والعنف ضد الطفل تنص على عقوبات ضد ممارسي الإيذاء، تعتبر كافية بوقتنا الحالي".

الوئام
alweeam.com.sa
صحيفة الوئام الإلكترونية

بصفته محور التنمية

رئيس هيئة حقوق الإنسان: المملكة اعتمدت النهج التنموي الشامل الذي يحقق رفاهية المواطن والمقيم

المصدر: جريدة الوئام الثلاثاء 22 جماد اول 1437هـ - 1 مارس 2016م
http://www.alweeam.com.sa/387756

الوئام - واس:
أكد معالي رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر بن محمد العيبان أهمية دمج حقوق الإنسان في برامج أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك تحديات القضاء على الفقر والجوع وتوفير الرعاية الصحية الجيدة والتعليم وتوسيع فرص العمل والابتكار.
وقال معاليه اليوم في كلمة المملكة العربية السعودية أمام مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان خلال حلقة نقاش جدول أعمال 2030 /2020م للتنمية المستدامة وحقوق الإنسان : إن المملكة العربية السعودية اعتمدت النهج التنموي الشامل الذي يحقق رفاهية المواطن والمقيم بصفته محور التنمية وهدفها الأساس في خططها التنموية .
وأضاف : إن تلك الخطط عززت دور المملكة الدولي ، وإدراك التحديات التي تواجهها الدول النامية وأولت اهتمامًا لمساندة تلك الدول في تحقيق التنمية حيث بلغ العون الإنمائي خلال العقود الأربع الماضية نحو 120 مليار دولار ، وخلال الفترة من 2005م إلى 2014م بلغت المساعدات السعودية نحو 44 مليار دولار ، وتمثل ما نسبته 1،9 % من إجمالي الناتج القومي في عام 2014 م لتعد بذلك رابع أكبر مانح وهذا يتجاوز هدف الأمم المتحدة البالغ 0,7 % فقط.
وقال رئيس هيئة حقوق الإنسان : إن خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود ـ حفظه الله ـ قد أصدر عددًا من الإصلاحات المؤسسية من أجل تحسين الأداء الحكومي وتعزيز دور القطاع الخاص والمجتمع المدني في تحقيق أهداف التنمية المستدامة .
وأشار معاليه إلى أن المملكة رحبت بما انتهت إليه القمة العالمية للألفية لما بعد عام 2015م بشأن خطة التنمية المستدامة لعام 2030م بوصفها امتدادًا للتجارب الدولية السابقة لكل نجاحاتها وتحدياتها, وأداة من أدوات العمل الجماعي الذي سيسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة دون المساس بالقيم والثوابت الدينية والثقافية .
وأوضح أن استمرار معاناة الشعوب الواقعة تحت الاحتلال أو ضحية النزاعات المسلحة والحروب الأهلية تعد أحد أكبر العقبات التي تواجهها الجهود المبذولة لتحقيق التنمية المستدامة لهذه الشعوب ، الأمر الذي يفرض على المجتمع الدولي التزامًا مستمرًا بإزالة جميع العقبات التي تقف في طريق تحقيق تطلعاتها .
وأكد عزم المملكة المضي قدمًا لتحقيق تطلعات مواطنيها والإسهام بفاعلية في تحقيق الأهداف والتطلعات لما بعد 2015م في تنمية مستدامة تحقق رفاه الشعوب وسعادتها.
رابط الخبر بصحيفة الوئام :رئيس هيئة حقوق الإنسان: المملكة اعتمدت النهج التنموي الشامل الذي يحقق رفاهية المواطن والمقيم
.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

"الشورى" يسأل "التجارة" عن مصير "الصناعة"... وعضو يثأر للمستهلك

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 22 جماد اول 1437هـ - 1 مارس 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/14242439

الرياض - عبدالله الضعيان

انتقد أعضاء مجلس الشورى ضعف الجانب الصناعي في نشاط وزارة التجارة والصناعة، واتهمها العضو أحمد الزيلعي بالوقوف مع التجار ضد المستهلك، معتبراً إياها «وزارة للتجّار وخدمتهم، وليست للتجارة ومصلحة الفرد، ولا تقدم أية مصلحة للمستهلك». ودلل الزيلعي أمس، خلال جلسة مناقشة التقرير السنوي لوزارة التجارة والصناعة، على صدق حديثه بـ«القرارات الصادرة من الوزارة التي تصب في مصلحة التجّار، والأسعار التي ترتفع تدريجياً من دون انخفاضها».

وعلى رغم أن بقية أعضاء مجلس الشورى خالفوا الزيلعي الرأي، مؤكدين أن الوزارة تعمل في صف المواطن، إلا أنهم اتفقوا على ضعف الوزارة في القطاع الصناعي، وتكثيف جهودها حول التجارة، إذ قال العضو سعدون السعدون: «على رغم جهود الوزارة إلا أنها تحتاج المزيد من العمل في القطاع الصناعي، وعدم الإجحاف بحقه، والموازنة بينه وبين القطاع التجاري، وتحويل كل ما يتعلق بالمدن الصناعية والقطاع الصناعي، وفصل التجارة عن الصناعة بوزارة مستقلة».

وهاجم العضو منصور الكريديس ضعف التوظيف السعودي في القطاع الصناعي الذي وصل إلى 15 في المئة، وقال إنها «نسبة قليلة».

كما انتقد أحد الأعضاء الازدواجية بين عمل ومهام وزارة التجارة وعدد من الجهات الحكومية، مشيراً إلى أن الوزارة تشترك مع الهيئة العامة للغذاء والدواء في الإعلان عن بعض المنتجات المخالفة، ما يؤكد الحاجة لتوحيد الجهود لمواجهة بعض المخالفات، في حين طالب أحد الأعضاء الوزارة بمراجعة الاستراتيجية الصناعية، قائلاً إن نسبة الأهداف المتحققة خلال الأعوام السبعة الماضية لم تتجاوز الـ30 في المئة.

وأوصت اللجنة في تقريرها بالإسراع في تحديث الأنظمة التي تختص بتحسين بيئة النشاط التجاري والصناعي في المملكة، والعمل على معالجة انخفاض عدد المصانع المنتجة مقارنة بالتراخيص الصادرة لها خلال مدة زمنية محددة، والعمل على استقطاب الكوادر النسائية المؤهلة في الوزارة، والقطاعات التي تشرف عليها.

وطالبت إحدى العضوات بوضع ضوابط للتراخيص الصناعية حتى لا تلجأ الوزارة لشطب بعض تلك التراخيص لعدم تفعيلها على أرض الواقع.

من ناحية أخرى، أقرَّ مجلس الشورى خلال جلسته أمس، الاستراتيجية الوطنية للإسكان على أن تتضمن في متنها التنسيق مع الجهات المعنية وفي مقدمها وزارة الشؤون البلدية والقروية والقطاع الخاص، وإيضاح آليات توفير المساكن لذوي الاحتياجات الخاصة، والأرامل، والأيتام، والمطلقات من دون عائل.

وأكد المجلس أهمية أن تراعي الاستراتيجية إعادة تقويم التحليلات المالية التي وردت فيها في ما يتعلق بالأعباء المالية على المواطنين، ودور الأسواق الثانوية في توفير السيولة، ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير المساكن وإدارة المخاطر، وإعادة النظر في فترة الانتقال لدور أكبر للقطاع الخاص بحيث يتم تقليص هذه الفترة إلى أقل من 10 سنوات، وإعادة النظر في تقديرات الطلب الكامن والفعلي على الإسكان، ودور الوحدات الشاغرة في تلبية إجمالي الطلب.

وطالب المجلس بتحديث الاستراتيجية كل خمس سنوات في ضوء خطة التنمية وما يستجد على أرض الواقع من متغيرات.

ورفضت لجنة الحج والإسكان والخدمات جميع التوصيات المقدمة من الأعضاء، في شأن ملاحظاتهم وآرائهم تجاه الاستراتيجية الوطنية للإسكان، ومنها توصية العضو ثريا العريض بتخطيط مدن جديدة قريبة من المدن الحالية، وتزويدها بالخدمات العامة مثل الجوازات والمدارس والأحوال الشخصية وغيرها، واستثمار القطاع الخاص في الاستثمار في تلك المدن. وأوصت بعدم اقتصار الوحدات السكنية على داخل المدن الرئيسة، وحل المشكلات التي تعاني منها وزارة الإسكان في عدم توافر أراضٍ وغيره، وعزت اللجنة رفضها توصية العريض، إلى تعاقد الوزارة مع المطورين داخل المدن والكلفة العالية لتأسيس مدن جديدة.

كما رفضت اللجنة توصية العضو سلطان السلطان بتحديث الاستراتيجية بشكل أسرع وفي مدة أقل من التي وضعتها اللجنة والبالغة خمسة أعوام. إلى ذلك، طالبت اللجنة المالية في مجلس الشورى مصلحة الجمارك بقصر المعاينة اليدوية على حالات الشك، بعد إجراء الفحص الإشعاعي، واتخاذ التدابير اللازمة للبت في القضايا الجمركية بما يضمن عدم تأخرها، والتعاون مع الجهات ذات العلاقة.

وطالب العضو مفلح الرشيدي مصلحة الجمارك بتوظيف المرأة في المصلحة بشكل أكبر، والسرعة في الإنجاز، فيما حث العضو محمد الخنيزي على تطوير مباني المنافذ البرية، التي وصفها بالسيئة، وزيادة أعداد الموظفين لخفض الزحام، خصوصاً في جسر البحرين، وإعطاء الحوافز المالية للموظفين في عمليات الضبط.

وأشار العضو عساف أبوثنين إلى شكوى الأفراد والتجّار من بطء إصدار الفسح والبطاقة الجمركية، وطالب بسرعة الإنجاز في العمليات التجارية الجمركية.

«الشورى»: «الخيام والعشش» ليست مساكن... وسنحذفها من الاستراتيجية

بعد أكثر من عام على رفعها وتداولها في مجلس الشورى وتباين آراء الأعضاء حولها، أقر المجلس أخيراً الاستراتيجية الوطنية للإسكان في جلسته المنعقدة أمس، مع اعتراض بعض الأعضاء على إحدى فقراتها التي وصفت «الخيام والعشش» مساكن، فيما تعهدت لجنة الحج والإسكان بحذف هذه الفقرة انطلاقاً من كونها لا تعتد بهذا النوع من المساكن ولا تقبل سكن السعوديين وغير السعوديين فيها. وتراجع عضو المجلس محمد آل ناجي عن الاعتراض خلال الجلسة على فقرة تضمّنتها الاستراتيجية، احتوت تصنيفات غير مناسبة للمساكن. وقال آل ناجي لـ«الحياة»: «كنت أعتزم تقديم نقطة نظام اعتراضاً على تصنيف العشش والخيام وحدات سكنية، إلا أن وعداً قطعه لي رئيس لجنة الحج والإسكان والخدمات العامة يؤكد فيه التزام اللجنة بحذف هذا التصنيف، الأمر الذي دفعني إلى التصويت بالموافقة على الاستراتيجية، ضمن غالبية الأعضاء».

فيما أكدت لجنة الحج والإسكان أنها لا تقبل أن تسكن الأسرة السعودية أو غير السعودية في الخيام والعشش، مبيّنة أن هذا التصنيف جاء في متن التعريفات الفنية ضمن الاستراتيجية، ولا يعني القبول بها وحدات سكنية. من جهة أخرى، أعلن رئيس مجلس الشورى الدكتور عبدالله آل الشيخ خلال جلسة أمس أن (الثلثاء) الموافق 5-7-1437هـ سيكون موعداً لحضور وزير الصحة المهندس خالد الفالح للمجلس، مبيّناً أن حضور الوزير يأتي بناءً على طلب المجلس لمناقشته في ما يخص عمل الوزارة وخدماتها الصحية.

اتفاق مياه بين السعودية والأردن يثير جدل «القبة»

وافق مجلس الشورى في مستهل جلسته أمس، على مشروع اتفاق بين حكومة المملكة العربية السعودية والحكومة الأردنية من أجل إدارة واستثمار المياه الجوفية في طبقة الساق - الديسي، وذلك بعد أن استمع المجلس إلى تقرير لجنة المياه والزراعة والبيئة، في شأن مشروع المذكرة، والذي يعتبر أول اتفاق للمملكة بخصوص المياه.

ورفض العضوان خالد العقيل وعبدالرحمن العطوي الاتفاق، وأكّدا أن هذا الاتفاق يضر المواطنين، وأن المملكة أولى بهذه المياه.

واتفق معهم في الرفض العضو حمزة الشريف الذي أكّد أن حوض الديسي يضخ لعمّان، وأن عدم التوسع في حفر الآبار في الحدود الشمالية يضر بملّاك المزارع هناك، فيما طالب العضو محسن المالك بوضع رسوم جمركية على المياه، بحكم أن تلك المياه التي ستضخ إلى عمّان ستكون محلّاة ومصفّاة.

الفالح يقر بوجود تجاوزات في رعاية الحالات الصحية

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 22 جماد اول 1437هـ - 1 مارس 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/14241483

الرياض - صديق البخيت

أقرّ وزير الصحة المهندس خالد الفالح بوجود «حالات قد تقع فيها تجاوزات في رعاية وتدبير الحالات المرضية سواءً في القطاع الحكومي أم الخاص، على رغم ثقتنا بالقطاع الصحي الخاص»، مطالباً بتكوين لجنة رفيعة المستوى تضم كل

الجهات المعنية الحكومية وغير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص لوضع إطار عام وشامل لتعزيز حقوق المريض وتمكينه، والإشراف على وضع السياسات ومتابعة أداء المنشآت الصحية الحكومية وغير الحكومية.
وحث الفالح في كلمته لدى افتتاح المؤتمر الخليجي الأول لحقوق المريض في الرياض أمس، ألقاها نائب وزير الصحة حمد الضويلع، على تعزيز إنشاء أقسام أو إدارات بالمستشفيات تُعنى برعاية حقوق المريض، على أن تكون في مكان واضح بالمستشفيات، وربطها بالإدارة العليا والهيكل التنظيمي.
وشدد على ضرورة البحث عن سبل جديدة ومبتكرة لدعم وتعزيز وعي المرضى بحقوقهم عن طريق ضباط الاتصال في المستشفيات ومنشآت الرعاية الصحية، وحملات التوعية حول التشريعات القائمة ولوائح حقوق المريض، وإنشاء خطوط ساخنة، والإصدار الدوري للكتيبات التوعوية والبروشورات والبوسترات، والاستفادة المثلى من التقنيات ووسائل الاتصال الحديثة. وشدد على أنه من حق المريض أن يجد في المؤسسة الطبية بكل أجزائها حرصاً شديداً على حماية خصوصيته وسرية معلوماته بشكل يضمن الحفاظ على كرامته، ولا يعطي أسرار حالته إلا لأولئك الذين يتطلب علاجه ذلك.
ونوّه بدور المرأة في الرعاية الصحية، وقال إنها نصف المجتمع، ودورها مهم للغاية سواء في الوقاية أم التوعية أم تقديم الخدمة الصحية كمشارك فيها، فالمرأة مؤهلة بوضعها سواءً أكانت مريضة أو مقدمة للرعاية الصحية أو مسؤولة في أي مؤسسة صحية أو غير صحية هي مؤهلة للعب دور فاعل وخطير في الارتقاء بالصحة وفي تعميق مفهوم حقوق المريض.
وتابع وزير الصحة: «من حقوق المريض، حمايته من الممارسات الخاطئة، كالشعوذة والعلاجات الوهمية التي قد تحول بينه وبين تلقي العلاج السليم، وتقدم له علاجات غير نافعة قد تحمل له مضاعفات أخرى». وأكد حق المريض في أن «يجد في طبيبه شخصاً متفهماً لبقاً صبوراً، يراعي قلق مريضه ومخاوفه، ويشرح له بوضوح طبيعة مرضه، ويبين له تفاصيل خطة علاجه، وما عليه أن يفعله كمريض لتعزيز هذا العلاج».
وتابع: «ونؤمن أيضاً بأن من حق المريض علينا أيضاً أن نتأكد أن أي عضو في منظومة تقديم الخدمات الصحية يحمل كل المؤهلات المطلوبة ليتمكن من أداء دوره في رعاية صحته بصورة فعالة وآمنة، وأن المرافق التي تقدم فيها هذه الرعاية تتوافر فيها كل متطلبات السلامة والأمان».
من جانبه، أشار المدير العام التنفيذي لمدينة الملك فهد الطبية في الرياض الكتور محمود اليماني إلى أن حقوق المرضى مبدأ سعت المجتمعات لإرسائه وتطويره وإبرازه، ليكون عوناً للمريض وذويه لمعرفة ما لهم من حقوق وما عليهم من الواجبات، وارتقت به ليتعدى الخدمات الصحية إلى الاجتماعية والنفسية.
وقال اليماني إن الدين الإسلامي وحضارتنا العريقة سبقت العالم في تعريف حقوق المرضى، ونحن إذ نلتقي على هذا المبدأ الأصيل لا نهدف إلى تعريف المبدأ ولكن إلى تثبيته وتعزيزه وتطويره، ومن ثم الخروج بآليات تضمن تطبيقه كجزء من الممارسة الصحية اليومية.
ولفت إلى أن مدينة الملك فهد الطبية ترجمت الرغبة الإنسانية بإنشاء إدارة تنفيذية عالية المستوى مختصة بتحقيق رضا المريض وتكامل الخدمات والتي تعتبر الأولى على هذا المستوى محلياً وإقليمياً، وأسهمت في إشراك المريض وذويه في القرار، وعملت على تشجيع المستفيد من الخدمة على النقد البنّاء من خلال قنوات عده فتحت من أجل هذا الغرض النبيل، مدعومة بكوادر متخصصة للعمل على آليات مختلفة للوصول إلى رضا هذه الشريحة التي نتشرف بخدمتها.
خوجة: حقوق المريض أولوية
أوضح المدير العام للمكتب التنفيذي لمجلس وزراء الصحة لدول مجلس التعاون رئيس اللجنة العلمية للمؤتمر الدكتور توفيق خوجة، أن حقوق المريض تأتي في مقدم الأولويات الاستراتيجية، ومن أهم القضايا المعاصرة التي يضعها قيادات ومخططو العمل الصحي كجزء رئيس من منظومة الرعاية الصحية المتكاملة.
وقال خوجة في كلمته إن المؤتمر يسلّط الضوء على الوضع الراهن لحقوق المريض والممارسات المرتبطة به في المنشآت الصحية وتحسين الوعي بحقوق المريض للمرضى ولمقدمي الرعاية الصحية في المنشآت الصحية، وتحقيق شعار: «المريض أولاً» في المنشآت الصحية في النواحي التشريعية والعملية، ووضع إطار خليجي موحّد من خلال إصدار «وثيقة الرياض لحقوق المريض»، ومناقشة ما يحتاجه المريض صحياً ونفسياً واجتماعياً.
وبيّن أن محاور المؤتمر العلمية تؤكد أهمية حقوق المريض في منظومة الرعاية الصحية، والحصول على الرعاية الطبية والتطبيقات والممارسات العملية لحقوق المرضى وذويهم والزوار، والتشريعات والقوانين المتعلقة بحقوق المريض، ودور المريض في الرعاية الصحية المقدمة له والمشاركة في اتخاذ القرار، والتكامل بين حقوق المريض وحقوق العاملين في القطاع الصحي، وحقوق فئات من مرضى السرطان وذوي الإعاقة والنفسيين والأمراض المزمنة والأمراض العضال.
لحقوق الدينية للمرضى لا تُلبى
كشف بحث «مسحي ميداني» عن حقوق المرضى في المستشفيات أن معظم الحقوق الدينية للمرضى لا تلبى.
وأكد «المسح» ضرورة اهتمام إدارات التوعية الدينية في القطاعات الصحية بالخدمة التي تقدمها واعتماد برامج تدريب وتأهيل للمرشدين، وزيادة عدد المرشدين الدينيين، ورصد الموازنات الكافية، وإيجاد نظام مراقبة جودة متعلق بالحقوق

الدينية للمرضى، ويمكن الاستفادة من مقياس البحث، واعتماده رسمياً، وإجراء مزيد من البحوث حول الحقوق الدينية للمرضى.
وقدم الباحثان خالد الجابر وناصر المانع، نتائج البحث أمس (الإثنين) في ورقة عمل إلى المؤتمر الخليجي الأول لحقوق المرضى، بعنوان: مقياس الحقوق الدينية للمرضى، (دراسة مسحية في السعودية).
ويعد البحث الأول من نوعه في المملكة، وتم تطبيق مقياس «الحقوق الدينية للمرضى» فيه، عن طريق استبانات اشتملت على 43 معياراً، وزعت في ست مجموعات. وحدد الباحثان «الحقوق الدينية الستة للمرضى»، في سبعة مجالات: التعامل الحسن، وتيسير العبادات، وتقديم الفتوى والتثقيف الديني، وتقديم الدعم الديني، والالتزام بتعاليم الشريعة، وتوفر المرشدين الدينيين. وكشف البحث أن 15 من الحقوق الدينية لا تلبى بطريقة جيدة في المستشفيات.
وفي جلسات اليوم الثاني للمؤتمر قدم المدير التنفيذي للمركز الوطني للطب البديل والتكميلي عبدالله البداح، ورقة بعنوان «حقوق المريض من منظور الطب البديل والتكميلي وأنظمة الظل للرعاية الصحية»، أكد فيه أهمية الشروع في نظام صحي يستمع ويحترم ويناقش، ويوفر المعلومة الصحيحة، ويتيح للمريض خدمات صحية شاملة تتفهم خياراته من خلال موروثه الثقافي، وأسلوبه في اتخاذ خيارات العلاج.

الحياة AL HAYAT

• العدل": إلغاء 55 ألف وكالة لحماية حقوق المتوفّين والقصّر

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 22 جماد اول 1437هـ - 1 مارس 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/14241411

الرياض - «الحياة»
ألغت وزارة العدل 55 ألف وكالة شرعية بسبب وفاة الموكلين أو بلوغ قاصرين سن الرشد، وأسباب أخرى، بفضل الربط الإلكتروني الحديث بين «العدل و«الداخلية» الذي يهدف إلى حماية المتوفين والقصّر وغيرهم من المتضررين. كما اعتمد وزير العدل قرارات وأوامر اللجان ذات الاختصاص شبه القضائي، والأحكام الأجنبية الصادرة قبل نظام التنفيذ، بين السندات التنفيذية التي تختص بها محاكم ودوائر التنفيذ.
وأوقفت وزارة العدل 55 ألف وكالة شرعية، بعد وفاة أحد أطراف الوكالة، البالغ عددهم 26 ألف متوفى، في خطوة تتصدى من خلالها إلى أي تجاوزات يقوم بها أي وكيل بعد وفاة موكله، إذ إن عملية الربط الإلكتروني بين كتابات العدل ومركز المعلومات الوطني، أتاحت إلغاء أية وكالة بعد وفاة أحد أطرافها «مباشرة».
وحول هذه الخدمة، أوضح المدير العام لتقنية المعلومات بوزارة العدل ماجد العثمان أن عملية الربط التي تمت بين وزارة العدل ووزارة الداخلية ممثلة بمركز المعلومات الوطني أسهمت في الحد من تجاوزات بعض الوكلاء، مشيراً إلى إلغاء 9614 صك ولاية لقاصر، بعد بلوغهم سن الرشد، وإيقاف 4112 وكالة لقاصري الأهلية.
وأشار المدير العام لتقنية المعلومات إلى أن عملية الربط أسهمت في زيادة معايير الدقة والشفافية والإنجاز في المحاكم وكتابات العدل، وحدت من تجاوزات بعض الورثة ووكلاء القصر في الاستغلال، مضيفاً أن الوزارة تعمل بالتعاون مع المركز لتزويدها إلكترونياً بأسماء المتوفين لسرعة البت في وكالاتهم، حمايةً لحقوق المتوفين والورثة من الاستغلال السيئ لها.
وأشاد العثمان بجهود مركز المعلومات الوطني بوزارة الداخلية بالتعاون المثمر والبناء مع وزارة العدل، لحماية حقوق المتوفين وقاصري الولاية، والحد من التجاوزات التي تصدر من ضعاف النفوس، لاستغلال بعض الفئات المستضعفة.
وكان وزير العدل وليد الصمعاني والمدير العام للمركز الوطني للمعلومات بوزارة الداخلية اللواء طارق الشدي دشنا نظام الربط الإلكتروني بين وزارتي العدل والداخلية، لتسهيل إنفاذ القرارات القضائية عبر أنظمة وزارة الداخلية، التي تتضمن طلبات التبليغ بالمراجعة، وتسجيل أوامر القبض، وتنفيذ قرارات منع السفر، وإيقاف الخدمات الحكومية المقدمة من وزارة الداخلية وقطاعاتها، وكذا إلغاء هذه العمليات عند انتهاء القضايا ذات الصلة.

إلى ذلك، اعتمد وزير العدل قرارات وأوامر اللجان ذات الاختصاص شبه القضائي، والأحكام الأجنبية الصادرة قبل نظام التنفيذ، بين السندات التنفيذية التي تختص محاكم ودوائر التنفيذ التي استحدثت أخيراً بتنفيذها، في سياق تنظيم «شمول الأحكام القضائية».

وأكّد وكيل وزارة العدل لشؤون الحجز والتنفيذ حمد الخضيري أن اعتماد استقبال تنفيذ الأوراق التجارية الناشئة قبل نفاذ نظام التنفيذ جاء إنفاذاً للأمر السامي بمراجعة المادة (1/98) من لائحة التنفيذ، التي جاء فيها أن أحكام نظام التنفيذ تسري على السندات التنفيذية التي نشأت بعد نفاذه. وبين الخضيري أن محاكم ودوائر التنفيذ بمختلف مناطق المملكة بدأت في استقبال الأوراق التجارية الناشئة قبل نفاذ نظام التنفيذ، مع مراعاة المدد النظامية المنصوص عليها في نظام الأوراق التجارية، وعدم احتساب المدة من تاريخ نفاذ نظام التنفيذ إلى تاريخ بدء المحكمة في استقبال الطلبات من حساب مدة التقادم.

وأضاف أن توجيه الوزير نصّ على شمول الأحكام القضائية وقرارات وأوامر اللجان ذات الاختصاص شبه القضائي، والأحكام الأجنبية الصادرة قبل نظام التنفيذ ولائحته التنفيذية للسندات التنفيذية واجبة النفاذ، مع مراعاة قرارات المجلس الأعلى للقضاء.

ولفت إلى أن وكالة الحجز والتنفيذ عملت على تقويض العقبات كافة والتغلب عليها وتلافيها، في سبيل المضي نحو إنجاز العديد من طلبات التنفيذ للقضايا بانسيابية وبمرونة عالية، بناء على آلية مدروسة جرى استحداثها والعمل عليها، تأهباً للتدفق المتوقّع لمثل هذه السندات المالية المتعثرة.

• الشورى" يشدد على تضمينها آليات توفر المسكن للأرامل والأيتام وذوي الاحتياجات

استراتيجية للإسكان تطالب ببنك أهلي وصندوق تمويل وتطوير • العقاري" ونظام المنح

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 22 جماد اول 1437هـ - 1 مارس 2016م
http://www.alriyadh.com/1133272

الرياض - عبدالسلام البلوي

وافق مجلس الشورى أمس (الاثنين) بالأغلبية على الاستراتيجية الوطنية للإسكان، وكما نشرت "الرياض" شدد المجلس على إيضاح آليات توفير المساكن لذوي الاحتياجات الخاصة والأرامل والأيتام والمطلقات من دون عائل ضمن متن الاستراتيجية ودعا إلى ضرورة التنسيق مع الشؤون البلدية والقطاع الخاص والجهات ذات الصلة لتنفيذها، مطالباً بإعادة تقويم التحليلات المالية التي وردت فيها، بما في ذلك ما يتعلق بالأعباء المالية على المواطنين، ودور الأسواق الثانوية في توفير السيولة، ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير المساكن وإدارة المخاطر.

مطالبة مؤسسات المجتمع المدني بآليات دعم جديدة لغير القادرين على الحصول على السكن

وأقر المجلس توصية لجنة الإسكان لإعادة النظر في فترة الانتقال لدور أكبر للقطاع الخاص، بحيث يتم تقليص هذه الفترة إلى أقل من عشر سنوات، وإعادة النظر في تقديرات الطلب الكامن والفعلي على الإسكان، ودور الوحدات الشاغرة في تلبية إجمالي الطلب، مشدداً على تحديث الاستراتيجية كل خمس سنوات، في ضوء خطة التنمية والمستجدات والمتغيرات على أرض الواقع.

80% من الأسر تعجز عن بناء مسكن.. وربع مليون وحدة أعلى تقديرات الطلب في خمس سنوات

إلى ذلك، أكدت استراتيجية الإسكان أن عدد الوحدات السنوي سيكون حوالي 257 ألف في الحد الأعلى للتقديرات وافتراض تواصل النمو السكاني للمواطنين ونمو عدد السكان غير السعوديين وفق المعدلات السائدة في الماضي إضافة إلى

تحفيز زيادة الطلب الناشئ عن مشروعات الإسكان، وفي التقديرات المتوسطة يفترض نمو السكان الأجانب بمعدل 1.5 في المئة سنوياً وإنشاء مشروعات يتراوح عددها بين 250 إلى 350 ألف وفي هذه الحالة سيتراوح عدد الوحدات سنوياً بين 160 إلى 180 ألفاً خلال الخمس سنوات المقبلة، وفي الحد الأدنى للتقديرات افترضت الاستراتيجية غياب الزيادة في أعداد السكان غير السعوديين الوافدين ويقتصر الإنشاء الإجمالي على 115 و400 ألف وحدة سكنية سنوياً خلال الخمس سنوات المقبلة، وأوضحت الاستراتيجية أن التفاوت يتراوح بين 115 و257 ألف وحدة سكنية سنوياً مما يتطلب إطاراً مرناً للتعامل مع السيناريوهات المختلفة للطلب على الإسكان.

تزايد الأراضي الشاغرة ونمو العشوائية وفقر شفافية قطاع العقارات.. نقاط الضعف

واستنتجت الاستراتيجية في حساباتها للمقدرة على الإنفاق، أن نحو 80 في المئة من الأسر السعودية قد لا تستطيع تحمل كامل تكاليف وحدة سكنية مساحتها 200 متر مربع أو أكثر، مؤكدةً الحاجة إلى سياسة حديثة لتوزيع الدعم الحكومي حيث لا زالت تنحصر مصادر التمويل الحكومي لقطاع الإسكان في مخصصات الموازنة الحكومية، إما لتغطية المصاريف التشغيلية والقروض متعثرة السداد أو لزيادة رأس المال المدفوع، وتتمثل إحدى نقاط ضعف الإسهام الحكومي في تمويل الإسكان في عدم وجود سياسة حكومية لهذا الدعم بالإضافة إلى عدم وجود نظام واضح للمعايير الخاصة بوسائل دعم الإسكان، وهذه القضية تشغل حيزاً من اهتمام المسؤولين والمؤسسات ذات الصلة ووسائل الإعلام.

وشددت الاستراتيجية الوطنية للإسكان على الحاجة لتنويع دعمه ضمن إطار الاستراتيجية المالية لتوسيع قاعدة المستفيدين من الإسكان المدعوم واستخدام برامج متنوعة ومستدامة لدعم الإسكان بحيث يشارك في تنفيذها أكبر عدد ممكن من الجهات المعنية، مع ربط تلك البرامج بالمساكن المنخفضة التكاليف ومشاركة القطاع الخاص في تنفيذ برامج الإسكان المدعوم من حيث المساحة والتكلفة وزيادة نسبة مساهمة بعض المستفيدين ذوي الدخول المتوسطة في بناء مساكنهم من خلال مدخراتهم وتنفيذ مشروعات الدعم المالي للإسكان من خلال مؤسسات وسيطة بدلاً من التعامل مباشرة مع المستفيد النهائي ويعني ذلك الاستعانة بشركات المقاولات والبنوك العاملة في المملكة وجمعيات الإسكان التعاونية والجمعيات الخيرية فيما يتعلق بالإسكان الاجتماعي من خلال برامج متعدد وتبعاً لنسب الدعم المختلفة. وشددت الاستراتيجية الوطنية للإسكان على تنفيذ حزمة من البرامج الاسكانية المتنوعة من جميع الأطراف واللازمة لتحقيق رؤيتها، ونصت على اعتماد وزارة الإسكان المبادرات والبرامج ذات الأولوية، كإنشاء المركز الوطني لبحوث الإسكان، وإقرار النظام الوطني للإسكان، وإعداد وتنفيذ برنامج دعم الإسكان الخيري والتعاوني، وتشجيع القطاع الخاص للمشاركة في برامج الإسكان، وتنويع أدوار الصندوق العقاري، وتطوير نظام منح الأراضي بما يضمن حصول المواطنين على مساكن. وأوردت الاستراتيجية عدداً من الأفكار أهمها تبني البديل المتوازن القائم على القطاعين العام والخاص لتقوم الحكومة بدور المنظم والضابط لقطاع الإسكان ويقوم القطاع الخاص بالدور الرئيسي في عملية التشييد، ومن الأفكار اقتراح نظم للتخطيط العمراني، وتنويع الوحدات السكنية من حيث الحجم والنوع، بالإضافة إلى دراسة الحد الأدنى المناسب لمساحة السكن المقدم من الحكومة، والتركيز على الإسكان الميسر، وتوفير نظام شفاف للمؤشرات والبيانات، مما سيؤثر إيجاباً على ضبط أسعار المساكن والأراضي.

وتبنت الاستراتيجية الوطنية للإسكان رؤية تتمثل في قطاع إسكان فعال يسهم في التنمية الوطنية للمملكة، ويمكّن جميع فئات المجتمع من الحصول على مسكن مناسب، من خلال سوق إسكان دائمة قائمة على المعرفة والجودة واختيار بديل استراتيجي متوازن يجمع بين دور الحكومة والقطاع الخاص والخيري والتعاوني، من أجل تحقيق غايات قطاع الإسكان ومعالجة جميع قضاياه وتلبية الطلب على المساكن بعرض يناسب فئات المجتمع المختلفة، وتنسيق أدوار الإدارة العامة لقطاع الإسكان، ورفع كفاية البيانات، وتطوير آليات الدعم للوفاء باحتياجات المواطنين للإسكان، وزيادة المعروض من المساكن الميسرة التكلفة، من خلال تحسين استخدامات الأراضي، وتطوير سياسات التخطيط الحضري والتشييد والبناء، ورفع كفاية نظم التمويل، ومراعاة الفئات ذات الاحتياجات السكنية العاجلة. ودعت الاستراتيجية إلى تشجيع البنوك على التمويل العقاري، وتوفير برامج تستهدف الفئات الاجتماعية المختلفة بما يناسب كل منها، ووضع نظام للدعم المستهدف من خلال الصندوق العقاري، وتطوير برامج جديدة مثل تشجيع إيجاد بنك إسكان تعاوني أهلي، والنظر في إمكانية تحويل الصندوق العقاري إلى بنك جملة لدعم هامش الربح، وإيجاد أنظمة تأمين متقدمة لتشجيع البنوك على زيادة الإقراض العقاري وضمانه، وإنشاء صندوق للإسكان لتوفير التمويل للقطاع الخاص، ووضع ضوابط لمنع المضاربة في الأراضي، والرقابة على الإيجارات بما يضمن حق كل من المؤجر والمستأجر.

وفيما يتعلق بمحاور أنظمة التخطيط العمراني وسوق الأراضِي والبناء والتشييد ودور القطاع العام والمجتمع المدني، فقد خلصت الاستراتيجية إلى تحليل نقاط القوة والضعف وجوانب الفرص والمهددات، ففي مقدمة نقاط الضعف عدم وجود إطار عمل ينظم العلاقات بين الهيئات الحكومية العاملة في قطاع الإسكان، وتزايد مساحة الأراضي الشاغرة في المناطق

الحضرية، والطلبات المتراكمة لدى صندوق التنمية العقاري ومنح الأراضي من البلديات، كما ان الأحياء السكنية العشوائية مستمرة في النمو نتيجة الإخفاق في سد حاجات الإسكان، والافتقار إلى مبادرات القطاع الخاص وفقر الشفافية في قطاع العقارات وضعف ثقة المستهلك فيه، نقص الأراضي والضبابية فيما يتعلق بحقوق الملكية، كما أن منح الأراضي يتم دون إثبات القدرة المالية على بناء المساكن، إضافة إلى طول فترات الانتظار لمنح الأراضي التي تصل إلى 15 سنة، وعدم وجود أنظمة حاكمة للإيجار وانعدام توحيد المعايير القياسية لإجراءات تقييم العقارات، ومن نقاط الضعف أيضاً وجود نحو 40 في المئة من العقارات السكنية الحالية تفتقر إلى التراخيص.

وطالبت الاستراتيجية الحكومة بإطلاق برنامج لتطوير الأنظمة يشجع ويوفر أسباب التمكين لتحقيق دمج للقطاع الخاص لضمان الاستدامة على المدى البعيد، والمؤسسات الخيرية، مع تحضير وتنفيذ برامج فنية لمعالجة التحديات المحددة ضمن قطاع الإسكان، وبالتالي سيكون دور الحكومة استحداث أطر نظامية وتنظيمية من أجل تسهيل أدوار القطاع الخاص والجمعيات وتمكينها ودعمها، وتأمين قدر هامشي من المساكن للأسر ذات الدخل المنخفض والمتوسط، بينما يتولى القطاع الخاص مسؤولية توفير الإسكان، وهو الدور النابع من توسيع أسواق المال والاستثمار والبناء والتشييد وتطويرها، فيما تقوم مؤسسات المجتمع المدني من خلال المؤسسات والجمعيات الخيرية بالتعاون مع القطاع الخاص والحكومة، بإيجاد آليات دعم جديدة لغير القادرين على الحصول على السكن من خلال القطاع الخاص. ولتعزيز الاستفادة من الأراضي وتطوير الإسكان في مراكز المدن، دعت الاستراتيجية إلى احتواء الفراغات العمرانية وتكثيف مناطق الإسكان القائمة من خلال السماح على سبيل المثال بطوابق إضافية وتقليل عرض الشوارع، كما اقترحت تمديد البنية التحتية إلى مناطق الإسكان وإعداد برنامج لتطوير المرافق العامة وإنشاء صندوق للشراكة بين القطاعين العام والخاص.

في ختام المؤتمر الخليجي الأول لحقوق المريض

"وثيقة الرياض" تحث على إدراج مادة "حقوق المريض" في مناهج كليات الطب

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 22 جماد اول 1437هـ - 1 مارس 2016م
http://www.alriyadh.com/1133464

الرياض – محمد الحيدر

اختتمت أعمال المؤتمر الخليجي الأول لحقوق المريض، أمس، الذي عقد برعاية وزير الصحة م. خالد بن عبدالعزيز الفالح وحضره أكثر من 1000 مشارك ومشاركة.

إعلان جائزة سنوية للمنشأة الصحية المتميزة في مجال تطبيق حقوق المريض

وتلا د. توفيق بن أحمد خوجة المدير العام للمكتب التنفيذي لمجلس وزراء الصحة لدول مجلس التعاون رئيس اللجنة العلمية للمؤتمر الوثيقة الصادرة عن هذا المؤتمر تحت عنوان "وثيقة الرياض حول حقوق المريض" التي تم اعتمادها إعلاناً خليجياً إقليمياً دولياً يؤكد على أهمية تعزيز حقوق المريض وتمكينه من القيام بالدور المطلوب في الرعاية الصحية. وحثت الوثيقة الاتفاق على معايير موحدة لقياس مدى تطبيق مفهوم حقوق المريض، وتحديد مستوى المنشآت الصحية والتزامها بتطبيق هذا المفهوم حسب المعايير المتفق عليها، وأوصى المجتمعون بإعلان جائزة سنوية للمنشأة الصحية المتميزة في مجال تطبيق حقوق المريض، ودعوا إلى إجراء تقييم للوضع الحالي حول رصد تطبيق حقوق المرضى في مختلف المنشآت الصحية.

وتواصلت أعمال المؤتمر الخليجي الأول لحقوق المريض بالرياض خلال يومي 27-29 فبراير 2016م علاوة على فعاليات الندوة النسائية التي عقدت برعاية وحضور صاحبة السمو الأميرة نورة بنت محمد حرم أمير منطقة الرياض، ونظمته مدينة الملك فهد الطبية بالتعاون مع المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الصحة لدول مجلس التعاون ووزارة الصحة بالمملكة العربية السعودية، وبالشراكة مع المكتب الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية لشرق المتوسط، والمجلس الصحي

السعودي، وهيئة حقوق الإنسان بالمملكة العربية السعودية، ومجلس الضمان الصحي بالمملكة العربية السعودية، وأمبريال كولدج لندن، وجمعية برهان بالمملكة، وجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، والجمعية الطبية الفقهية، والجمعية العلمية السعودية للدراسات الإسلامية (الحسنى).

ودعت الوثيقة إلى إيلاء مزيد من الاهتمام لتدريب وتأهيل العاملين في القطاع الصحي على أساليب التعامل مع المريض وغرس القيم والمفاهيم التي تقوم على العطاء والإتقان والرحمة والتفهم والتعاطف مع المريض، وتعزيز دور مجموعات دعم حقوق المرضى في حماية حقوقهم وتمكينهم وذلك عن طريق تقديم المعلومات للمرضى ونقل وجهات نظرهم وتجاربهم إلى صناع القرار على المستوى الوطني والخليجي والإقليمي، وأوصت بتأكيد حماية حقوق المريض في حالات الطوارئ والكوارث والأوبئة والنزاعات، والتركيز على المجموعات ذات الاحتياجات المتخصصة.

وأكدت "وثيقة الرياض" ضرورة إدراج مادة "حقوق المريض" في مناهج كليات الطب وكليات العلوم الصحية والكليات الأخرى ذات العلاقة، وأوصت ببرنامج الزمالة المحلية والاهتمام باختبارات الترخيص المهني الطبي لمن يستقدم للعمل أو يجدد رخصته، إضافة إلى شمولها في المادة التعريفية للممارسين الملحقين بالعمل.

ولفتت الوثيقة إلى أهمية تعزيز إجراء البحوث النوعية التي تتناول حقوق المرضى، وإشراك منظمات المجتمع المدني والمرضى في الأطوار الأولى من هذه البحوث، والتي يمكن أن تلعب فيها المنظمات غير الحكومية دورا فعالا في تيسير التواصل وتوثيق العلاقات بين الباحثين والسياسيين. ونادت بأهمية تفعيل حقوق المريض عبر الحدود في دول مجلس التعاون (الحق في الرعاية الصحية في دول المجلس).

وأكدت الوثيقة أن حقوق المريض راسخة في الشريعة الإسلامية وهي مدعاة للفخر وشملت حقوقاً على أسرته وأهله وأصدقائه والأطباء المعالجين له ولا يجوز التفريط فيها. كما أكدت أن حقوق الانسان حقوق متأصلة في جميع البشر بدون تمييز، وأن هذه الحقوق مترابطة ولا تقبل التجزئة ولا يمكن التمييز فيها. وقالت إن مبدأ عالمية حقوق الانسان هو حجر الأساس في القانون الدولي لحقوق الانسان (الاعلان العالمي لحقوق الانسان / 1948م) والاتفاقيات والاعلانات والقرارات الدولية ذات العلاقة ، وأن حقوق الانسان غير قابلة للتصرف ولا ينبغي سحبها إلا في أحوال محددة وطبقا للاجراءات المرعية.

مجلس الوزراء: جهود سعودية مكثفة للحد من تقلبات سوق النفط

رفع شكره للملك وولي العهد وولي ولي العهد على الاهتمام بأبناء وأسر الشهداء

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 22 جماد اول 1437هـ - 1 مارس 2016م
http://www.al-madina.com/node/662974

واس - الرياض

رفع مجلس الوزراء أمس الشكر والتقدير لخادم الحرمين الشريفين وولي العهد وولي ولي العهد على ما توليه الدولة من اهتمام بأبناء الوطن شهداء الواجب وأسرهم.

وأشاد المجلس بجهود رجال الأمن والجمارك والجهات المختلفة في رصد ومتابعة ومنع محاولات تهريب المخدرات إلى المملكة والقبض على المتورطين في تهريبها ومستقبليها وتنفيذ مهامهم لحماية أبناء الوطن من آفة المخدرات، كما عبر عن تقديره لتعاون الجهات الأمنية في عدد من الدول العربية مع نظيرتها في المملكة في ضبط مهربي ومصنعي المخدرات.
وجدد مجلس الوزراء تاكيد سعي المملكة إلى تحقيق الاستقرار في أسواق النفط وأنها ستتواصل بشكل دائم مع جميع المنتجين الرئيسين في محاولة للحد من التقلبات، كما ترحب بأي عمل تعاوني، وأنها ستظل ملتزمة بتلبية جزء كبير من الطلب العالمي على الطاقة على أسس تجارية بحته، وأنها تستثمر مبالغ طائلة للاحتفاظ بطاقتها الاحتياطية الحيوية للمساعدة في تلبية الطلب الإضافي أو التعاطي مع انقطاع الإمدادات العالمية إذا دعت الحاجة إلى ذلك.
وكان خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز ترأس الجلسة التي عقدها مجلس الوزراء بعد ظهر أمس الاثنين في قصر اليمامة بمدينة الرياض.
وفي بداية الجلسة، أطلع خادم الحرمين الشريفين المجلس، على نتائج مباحثاته مع فخامة الرئيس محمد بخاري رئيس جمهورية نيجيريا، وصاحب السمو الملكي الأمير فريدريك هنريك أندريه ولي عهد مملكة الدنمارك، وعلى مضمون الرسالة التي بعثها لأخيه صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت، وفحوى الاتصال الهاتفي الذي تلقاه من فخامة الرئيس فلاديمير بوتين رئيس روسيا الاتحادية.
وأوضح وزير الشؤون الاجتماعية وزير الثقافة والإعلام بالنيابة الدكتور ماجد بن عبدالله القصبي في بيانه عقب الجلسة، أن مجلس الوزراء اطلع على عدد من التقارير حول مستجدات الأحداث وتطوراتها إقليمياً وعربياً ودولياً، مجدداً استنكار المملكة وإدانتها الشديدين للتفجيرات والهجمات الإرهابية التي وقعت في جمهوريات الكاميرون والصومال وأفغانستان، معرباً عن تعازي المملكة لأسر الضحايا ولحكومات وشعوب الصومال وأفغانستان والكاميرون، وتمنياتها للمصابين بالشفاء العاجل.
ورفع مجلس الوزراء الشكر والتقدير لخادم الحرمين الشريفين وسمو ولي العهد الأمين وسمو ولي ولي العهد على ما توليه الدولة من اهتمام بأبناء الوطن شهداء الواجب وأسرهم، منوهاً في هذا الشأن بتدشين سمو ولي العهد للوحة الإلكترونية الخاصة بشهداء الواجب التي تحمل عنوان «وفاء لرجال قدموا حياتهم فداء لوطنهم» وتأكيد سموه أن الوطن لن ينسى أبناءه الذين استشهدوا دفاعاً عنه وعن مكتسباته وأن الجميع يعتزون بشهداء الواجب الذين سيظلون محل اعتزاز الوطن قيادة وشعباً، وأن أسرهم وذويهم يحظون بمتابعة مستمرة من ولاة الأمر لتلبية احتياجاتهم وتذليل الصعوبات أمامهم.
كما نوه المجلس بحرص وزارة الداخلية على تسريع واستكمال التحول للخدمات الإلكترونية للانتقال لمرحلة جديدة يتم من خلالها تقديم خدمات الوزارة من خلال منظومة «أبشر» المتكاملة، وإطلاق تطبيق «كلنا أمن» على الهواتف المحمولة الذي يهدف لجعل المواطن والمقيم جزءاً من منظومة أمنية تقنية تفاعلية تبدأ به وتنتهي إليه.
وأشاد المجلس بجهود رجال الأمن والجمارك والجهات المختلفة في رصد ومتابعة ومنع محاولات تهريب المخدرات إلى المملكة والقبض على المتورطين في تهريبها ومستقبليها وتنفيذ مهامهم لحماية أبناء الوطن من آفة المخدرات، كما عبر عن تقديره لتعاون الجهات الأمنية في عدد من الدول العربية مع نظيرتها في المملكة في ضبط مهربي ومصنعي المخدرات.
وبين وزير الثقافة والإعلام بالنيابة أن مجلس الوزراء تطرق إلى مداولات أسبوع كامبريدج لأبحاث الطاقة في مدينة هيوستن عن السوق البترولية الدولية، وجدد التأكيد في هذا السياق سعي المملكة إلى تحقيق الاستقرار في أسواق النفط وأنها ستتواصل بشكل دائم مع جميع المنتجين الرئيسين في محاولة للحد من التقلبات، كما ترحب بأي عمل تعاوني، وأنها ستظل ملتزمة بتلبية جزء كبير من الطلب العالمي على الطاقة على أسس تجارية بحته، وأنها تستثمر مبالغ طائلة للاحتفاظ بطاقتها الاحتياطية الحيوية للمساعدة في تلبية الطلب الإضافي أو التعاطي مع انقطاع الإمدادات العالمية إذا دعت الحاجة إلى ذلك.
كما اطلع مجلس الوزراء على نتائج اجتماعات مجموعة العشرين على مستوى وزراء المالية التي اختتمت في مدينة شنغهاي بجمهورية الصين الشعبية بمشاركة محافظي البنوك المركزية في دول المجموعة، وما تم خلالها من استعراض لأبرز المستجدات على صعيد الاقتصاد العالمي الذي يواجه تحديات في النمو وتذبذبات في الأسواق المالية، والدعوة لتعزيز العمل المشترك في التنسيق بين الدول المتقدمة والناشئة وتوظيف السياسات المالية والنقدية والهيكلية لمواجهة هذه التحديات.
وأفاد الدكتور ماجد بن عبدالله القصبي أن مجلس الوزراء اطلع على الموضوعات المدرجة على جدول أعمال جلسته، ومن بينها موضوعات اشترك مجلس الشورى في دراستها.
واطلع مجلس الوزراء على نتائج توصيات الاجتماع التاسع لنواب العموم والمدعين العامين ورؤساء هيئات التحقيق والادعاء العام بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية المنعقد في دولة قطر، كما اطلع على تقرير حول متابعة الإستراتيجية الوطنية للنقل، وقد أحاط المجلس علماً بما جاء في الموضوعين المشار إليهما أعلاه، واتخذ بشأنهما ما رآه.
الموافقة على مذكرة تفاهم بين الرئاسة العامة لرعاية الشباب في المملكة العربية السعودية ووزارة الرياضة والسياحة بجمهورية روسيا البيضاء في مجال الرياضة، الموقعة في مدينة الرياض بتاريخ 17 / 7 / 1436هـ.

تفويض وزير الخارجية -أو من ينيبه- بالتباحث مع الجانب المقدوني والجانب البنغلاديشي حيال مشروع مذكرة تفاهم في شأن المشاورات السياسية بين وزارة خارجية المملكة العربية السعودية وكل من وزارة خارجية جمهورية مقدونيا، ووزارة خارجية جمهورية بنجلاديش الشعبية، والتوقيع عليه، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة لاستكمال الإجراءات النظامية.

6 قرارات اتخذها مجلس الوزراء

تفويض وزير المالية -أو من ينيبه- بالتوقيع على مشروع اتفاقية بين المملكة العربية السعودية وكل من مملكة بلجيكا وجمهورية قبرص لتجنب الازدواج الضريبي في شأن الضرائب على الدخل ولمنع التهرب الضريبي، ومشروع (البروتوكول) المرافق لهما، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة لاستكمال الإجراءات النظامية.

تعيينات على وظيفتي (سفير) و(وزير مفوض) والمرتبة الرابعة عشرة، وذلك على النحو التالي:

1 ـ تعيين محمد بن سعيد بن محمد آل جابر على وظيفة (سفير) بوزارة الخارجية.

2 ـ تعيين سليمان بن عبدالعزيز بن ناصر الزكري على وظيفة (مدير عام التطوير الإداري) بالمرتبة الرابعة عشرة بوزارة الحرس الوطني.

3 ـ تعيين الآتية أسماؤهم على وظائف (وزير مفوض) بوزارة الخارجية، وهم: ـ نجم بن خلف بن علي الحمراني

ـ عبدالملك بن محمد بن صالح الشيناوي

ـ مسلمّ بن علي بن دخيل الله السلمي

ـ عبدالملك بن علي بن عبدالرحمن اليوسفي

ـ يوسف بن محمد بن فهد الوهيبي

ـ سالم بن علي بن منصور آل منصور

ـ عبدالله بن عبدالمعين بن إبراهيم الكردي

ـ عبدالرحمن بن صالح بن محمد القهرة

ـ صالح بن خدام بن صالح الفائز

ـ فيصل بن عبدالله بن حمزة عامودي

ـ محمد بن نافع بن محمد المدني.

تعيين الآتية أسماؤهم أعضاء من ذوي الاختصاص في مجلس إدارة صندوق التنمية العقارية لمدة ثلاث سنوات وهم:

1 ـ طه بن عبدالله بن إبراهيم القويز.

2 ـ حامد بن محمد بن حامد فايز.

3 ـ عبدالله بن محمد بن عبدالله العثمان.

بعد الاطلاع على ما رفعه وزير النقل، وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (26 / 12) وتاريخ 9 / 4 / 1437هـ قرر مجلس الوزراء الموافقة على ما يلي:

1 ـ التعديلات التي أُدخلت على الاتفاقية الدولية لمستويات التدريب وإصدار الشهادات وأعمال النوبة للعاملين في البحر لعام (1978م) بموجب القرار رقم (1) الصادر من المؤتمر الدولي للمنظمة البحرية الدولية في مانيلا في الفترة من 21 ـ 25 / 6 / 2010م.

2 ـ الموافقة على المدونة الدولية لمستويات التدريب وإصدار الشهادات وأعمال النوبة للعاملين في البحر، المعتمدة بموجب القرار رقم (2) الصادر من المؤتمر الدولي للمنظمة البحرية الدولية لعام (1995م) وتعديلاتها المعتمدة بموجب القرار رقم (1) الصادر من المؤتمر الدولي للمنظمة البحرية الدولية لعام (2010م).

مليون معوق يترقبون موافقة المجلس على نظام حقوقهم

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 22 جماد اول 1437هـ - 1 مارس 2016م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160301/Con20160301826904.htm

يترقب أكثر من مليون معوق في مختلف مناطق المملكة موافقة مجلس الشورى على مشروع نظام حقوق ذوي الإعاقة الذي سيحل بديلا عن النظام الحالي لذوي الإعاقة، وذلك في جلسة غد (الأربعاء).

وأوضح عضو المجلس الدكتور ناصر بن علي بن عبدالله الموسى لـ«عكاظ» أن مشروع النظام المقترح جاء بعد دراسات علمية متعمقة للأنظمة واللوائح والقوانين والتشريعات المحلية والإقليمية والعالمية. لافتا إلى أن من أهم الأسباب لإجراء هذه التعديلات هو عدم تفعيل النظام الحالي بالشكل المطلوب، إذ لم يتم تشكيل المجلس الأعلى لشؤون المعوقين كما نصت على ذلك المادة الثامنة، ولم يتم تكوين الأمانة العامة للمجلس، ولم يتم اعتماد الميزانية المخصصة للمجلس، ما أدى إلى تعثر تنفيذ مضامين هذا النظام، وبالتالي عدم استفادة الفئات المستهدفة بالشكل المناسب.

إلى جانب ما شهده مجال الإعاقة من تطورات وتغيرات سريعة على كافة الأصعدة المحلية والإقليمية والعالمية، وفي مقدمتها اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة التي صدرت عن الأمم المتحدة عام 2006، ووقعتها المملكة وصادقت عليها وعلى برتوكولها الاختياري عام 2008، ونجم عن ذلك تحول في النظرة نحو الإعاقة وشؤونها من الاتجاه الرعوي إلى الاتجاه الحقوقي والتنموي، ما أظهر الحاجة الملحة لتحديث وتطوير النظام الحالي بما يفي بحقوق ذوي الإعاقة، ويلبي احتياجاتهم، ويحقق طموحاتهم.

وأوضح أن التعديل طال كافة مواد النظام الحالي، من خلال إضافة مواد جديدة، أو حذف مواد قديمة، أو إجراء تعديلات جوهرية على بعض المواد، وتركز التعديل على محورين أساسيين؛ الأول يستهدف تحديث وتطوير المفاهيم والمضامين التي يقوم عليها النظام الحالي ليواكب التغيرات والتحولات الكبيرة التي طرأت في مجال الإعاقة، بدءا من تغيير الاسم الذي يحمله النظام، بحيث أصبح في المشروع المقترح: «نظام حقوق ذوي الإعاقة»، بدلا من: «نظام رعاية المعوقين في المملكة» في النظام الحالي، وتضمن المحور الثاني تفعيل الآليات التي يقوم عليها النظام الحالي، إذ تم حذف المادة التي تنص على إنشاء مجلس أعلى لشؤون المعوقين، والاستعاضة عن ذلك في مشروع النظام المقترح بمادة تتضمن إنشاء هيئة عامة لذوي الإعاقة تكون لها شخصيتها الاعتبارية.

اشتكى غياب الكادر الطبي وإهمال حالة المريض وسوء النظافة بالمستشفى

بالفيديو.. مواطن يشكو إهمال "صحة الطائف".. والأخيرة ترد: "قلة وعي المريض هي السبب"

المصدر: جريدة سبق الثلاثاء 22 جماد اول 1437هـ - 1 مارس 2016م
https://sabq.org

عبدالرحمن الفيفي الطائف

وجَّه مدير الشؤون الصحية بمدينة الطائف، الصيدلي صالح المؤنس، بإجراء تحقيق عاجل في فيديو تمتداوله لمواطن، يشتكي فيه ضَعف الاهتمام بحالة شقيقه المصاب في مستشفى الملك عبدالعزيز بمدينة الطائف؛ لاستيضاح مدى تلقي المريض الخدمة المطلوبة وصحة التشخيص، وأسباب تأخير تنويمه في العناية المركزة، والظروف التي صاحبت فترة انتظاره لتوفير سرير له.

وجرى اليوم شخوص لجنة مكونة من عدد من المختصين بمديرية الشؤون الصحية إلى المستشفى، بإشراف المساعد للخدمات العلاجية بهذا الخصوص، وسيتم إعلان نتائج أعمال تلك اللجنة في حينه.

وكان المواطن سلطان المخشمي قد وثق إهمال مستشفى الملك عبدالعزيز التخصصي بمدينة الطائف أثناء تنويم شقيقه المصاب من جراء حادث مروري تعرض له، وأقعده فاقداً الوعي على السرير الأبيض بطوارئ المستشفى، والدماء تظهر في جوانب السرير، دون تنظيف أو تعقيم أياماًعدة من الإصابة، حسب أقواله.

ونشر المواطن سلطان المخشمي، مرافق المصاب، فيديو قال فيه: إن أخي تعرض لحادث مروري، وتم إسعافه إلى مستشفى الملك عبدالعزيز بالطائف، ومن ثم حاول الكادر المناوب في الطوارئ التواصل مع المتخصصين لتشخيص حالته، واتخاذ اللازم قبل فوات الأوان، إلا أن التبريرات عن غياب المعنيين من الكادر الطبي حضرت، وغاب الكادر.

وقال في تواصل مع "سبق": أناشد المسؤولين في وزارة الصحة علاج شقيقي، ونقله من قسم الطوارئ إلى القسم المختص أو مستشفى متخصص داخل السعودية أو خارجها.

من جهتها تواصلت "سبق" مع الناطق الإعلامي لصحة الطائف سراج الحميدان، الذي قال: بعد استيضاح الموضوع من المستشفى اتضح أن المريض أُدخل يوم 1437/ 5/ 13هـ في تمام الساعة الـ11:14 م (ليلاً)، بعد إصابته في حادث تعرض فيه لكسر في الحوض. وقد أُجريت له الفحوصات الأولية التي أثبتت سلامة البطن وسلامة العمود الفقري من الإصابات. وكانت حالته مستقرة آنذاك، وجرى تنويمه تحت إشرافاستشاري العظام، ووُضعت الخطة العلاجية بالعلاج التحفظي، وضرورة النوم بالسرير لمدة تتراوح من 6 - 8 أسابيع، مع إعطائه المسكنات والأدوية اللازمة. وأضاف: نظراً لحدوث صعوبة في تنفس المريض، وانخفاض مستوى الأكسجين في الدم، فقد جرى استدعاء أطباء الصدر، وتم تشخيص الحالة باشتباه في جلطة رئوية، ووضع المريض تحت الأكسجين والعلاج المناسب، ونُصح بنقله إلى العناية المتوسطة، إلا أن المريض لم يلتزم بالخطة العلاجية والتعليمات؛ إذ كان يقوم بالمشي، ولم يلزم الفراش، بل كان ينزع قناع الأكسجين، ولم يلتزم بالامتناع عن الأكل لإجراء الأشعة له، رغم خطورة ما يقوم به. وأردف الحميدان: نظراً لانخفاض نسبة الهيموجلوبين في دم المريض، إضافة إلى شكواه من آلام أسفل البطن، فقد جرى عمل أشعة مقطعية، واتضح وجود تجمع دموي وغازي خلف الغشاء البروتيني في البطن؛ وعليه فقد تقرر إجراء عملية استكشافية بفتح البطن، وإبلاغ ذوي المريض بذلك، إلا أنه

لعدم جاهزية المريض؛ كونه غير صائم، تم تأجيل العملية لصباح اليوم التالي، واتضح وجود إصابة بالـ(اثنا عشر)؛ وتم اتخاذ الإجراء الطبي اللازم، وكانت حالة المريض مستقرة بعد العملية.
وأشار إلى أنه رغم ذلك فقد أُصيب المريض بحالة توتر وهياج، وقامبنزع الأنبوب المثبت في وريد يده اليمنى؛ ما تسبب في نزول بعض الدم على (شرشف) السرير، وقام التمريض بالتدخل واستدعاء الأطباء،واتضح فيما بعد تدني نسبة الوعي لدى المريض؛ ما استلزم وضعه على جهاز التنفس الاصطناعي نحو الرابعة صباحاً، ولم يتم توفير سرير للمريض حتى الرابعة عصراً، وتم إدخاله العناية المركزة، وما زال منوَّماً.

حقوق المرضى.. عبقرية الجهل وتسبيح الخوف

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 22 جماد اول 1437هـ - 1 مارس 2016م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160301/Con20160301826982.htm

عبداللطيف الضويحي

على مدى يومين، ينعقد في الرياض المؤتمر الخليجي الأول لحقوق المرضى، بمشاركة ما يقارب 50 خبيرا لتسليط الضوء على الوضع الراهن لحقوق المريض والممارسات المرتبطة بها في المنشآت الصحية وتحسين الوعي بحقوق المريض من جهة المرضى وكذلك موظف المنشآت الصحية، وتحقيق شعار «المريض أولا» بالمنشآت الصحية في النواحي التشريعية والعملية، ووضع إطار خليجي موحد من خلال إصدار «وثيقة الرياض لحقوق المريض» حسب المدير العام للمكتب التنفيذي لمجلس وزراء الصحة لدول مجلس التعاون رئيس اللجنة العلمية للمؤتمر الدكتور توفيق خوجة.
لا بد من الاعتراف بأن هناك أزمة حقوق والمتسبب بها في المقام الأول هو صاحب تلك الحقوق وجهله بحقوقه وهذا لا يقتصر على حقوق المرضى لكنه يشمل حقوق الإنسان ككل، وإن أول عدو لحقوق الإنسان هو جهل الإنسان بحقوقه، وخطورة هذا العدو لحقوق الإنسان، رغم أنه ليس العدو الوحيد وليس في كل المجتمعات، تأتي خطورة هذا العدو من أن الحقوق في الغالب لا تعطى لكنها تؤخذ ويطالب بها أصحابها، فمن يطالب بها وكيف يطالب بها صاحبها إذا كان يجهلها؟ غير أن الجهل بالحقوق هو جهل ثقافي اجتماعي وليس جهلا معرفيا. بمعنى أن التنشئة والتربية المجتمعية في بعض المجتمعات ومنها بعض المجتمعات العربية، لا ترى أهمية أو قيمة لحقوق الإنسان بمعناها القانوني، رغم أن الحقيقة كذلك هو أن هناك الكثيرين الذين يستميتون لنيل حقوقهم لكنهم يواجهون بالرفض والتنكر من عدو آخر لحقوقهم بقصد أو امتدادا لذات الجهل الثقافي بحقوق الإنسان في نفس المجتمع والبيئة والثقافة.
فهل يمكن الحديث عن حقوق المرضى بمعزل عن حقوق الإنسان؟ وهل يمكن الحديث عن حقوق المرضى بمعزل عن أخلاقيات مهنة الطب؟ وهل يمكن الحديث عن أخلاقيات مهنة الطب دون الحديث عن حقوق الطبيب ومسؤولية المؤسسات الطبية والصحية في المجتمع؟ وهل يمكن الحديث عن حقوق المرضى بمعزل عن ثقافة أسرته وثقافة مجتمعه؟ ما هي حدود خصوصية معلومات المريض؟ هل يجوز أخلاقيا عرض صور ومقاطع المرضى والجرحى بغية التأثير بمن يشاهدها للتبرع بالأعضاء أو بالمساعدة الطبية أو المادية؟ هل هناك مسؤولية أخلاقية تقع على المسؤولين الصحيين أو مسؤوليات قانونية تقع على وزارات الصحة تجاه ما ينشر من مقاطع في اليوتيوب ووسائل التواصل الاجتماعي من مشاهد تنتهك خصوصية المرضى والمصابين؟ هل يبرر الهدف الإنساني الهدف الأخلاقي بنشر تلك المقاطع؟ هل هناك معايير أخلاقية يمكن أن يخلص إليها المؤتمر تنسجم مع حجم الانتهاكات التي تعرضها قنوات التواصل الاجتماعي بقصد أو دون قصد؟ وهل يمكن تجريم مرتكبيها القاصدين أو محاسبتهم تماما مثلما يتم تجريم مرتكبي جرائم المعلومات؟
من المهم تكثيف دراسة علم الأخلاق لطلاب الطب في الكليات الطب والممرضين والممرضات والمشتغلين عموما في مجال الطب، فلا يجوز أن نطالب الأطباء وغيرهم بما لا يعرفون عنه ولم يدرسوه، ومن المهم إلزام المستشفيات والمؤسسات الطبية إيجاد إدارات ترعى حقوق المرضى وتقدمها على أي اعتبار آخر، ومن المهم رصد ميزانيات لتوعية الناس بحقوق المرضى فلا يتناقلون معلومات خاصة بالمريض ولا يجلس زوار المريض ساعات في غرفته على حساب

راحته، ولا يجوز أن تبقى هيئة الغذاء والدواء صامتة أمام العشرات من المقاطع التي تتحدث عن الدواء الفلاني أو الغذاء الفلاني دون أن تنفي أو تؤكد. من المهم أن يكون في هذا المؤتمر وغيره من المؤتمرات المهمة والحيوية الابتكار في كل شيء: ابتكار حجم الظاهرة وابتكار سبل جديدة على رفع الوعي الاجتماعي وليس الوعي المعرفي بأهمية الاعتراف وتفعيل حقوق المرضى على المستوى الصحي الحكومي والصحي غير الحكومي في كافة دول الخليج لتعميمها. على المؤتمرين ابتكار أساليب إقناع صناع القرار بأهمية إيجاد آليات جديدة تضمن الأخذ بتوصيات المؤتمرات لتكون أحد رافدين يصبان في رسم الإستراتيجيات الوطنية والخليجية أو العربية، بجانب الدراسات.
إنها الدراسات والمؤتمرات التي يجب أن تكون مصدر القرارات الوطنية المهمة في القضايا الحيوية ولا يجوز أن تبقى توصيات المؤتمرات زوبعة إعلامية تنتهي بنهاية المؤتمرات، إن برنامج التحول الوطني مبعث أمل للالتفات للمؤتمرات واعتبارها مصدرا من المصادر التي تصب في تغذية قراراته وصولا إلى إستراتيجيات وطنية مدروسة. فمن المتوقع والمفترض أن تصدر عن هذا الموتمر المهم والذي يشارك به هذا العدد من الخبراء، ويرعاه هذا العدد من الجهات، توصيات على قدر كبير من الأهمية، والتوصيات على كل حال هي أقصى ما يستطيع أن يقدمه المؤتمرون وتقدمه المؤتمرات. لكن أكثر ما يقلق ويبعث على الأسى في ثقافة المؤتمرات هو اللجان التي يتم تشكيلها عادة بعد المؤتمر لتتولى تنفيذ التوصيات أو تذليل الصعوبات فتتحول تلك اللجان إلى مستنقع إداري بيروقراطي لا يقل بؤسا عن المؤسسات الحكومية ذاتها.

عمل المرأة في المصانع

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 22 جماد اول 1437هـ - 1 مارس 2016م
http://www.al-madina.com/node/663065

عائشة عباس نتو

من أنجح وسائل الاتّصال التي تستخدمها وزارة العمل، وتركّز عليها كخطة مستقبلية.. إشراك المجتمع في القرار الذي تضعه أمام المهتمّين، وأصحاب الأعمال، والمنشآت في القطاع الخاص، والمرأة العاملة... الخ.
وقصتي مع (عمل المرأة في المصانع) لازالت عالقة في ذهني، رغم مضي سنوات عديدة على حدوثها، والقصة تعبّر عن أهمية وفعالية ونجاح المرأة في المصانع.. فقد زرتُ مصنع شوكولاتة في مدينة جدة الحبيبة بطريق مكة -تحديدًا في ك14- وكانت البيئة النسائية صحية وملائمة لعمل النساء.. فلماذا تأخّرنا كثيرًا في تنظيم وإجراءات عمل المرأة في المصانع -كما صرح وزير العمل مفرج الحقباني- فالأعمال ليست حكرًا على الإنتاج في المصانع! هناك الأعمال الإشرافية، والإدارية، والجودة، وهناك أعمال في المختبرات.
واليوم تطرح وزارة العمل مبادرة توظيف النساء في المصانع، والعمل في خطوط الإنتاج بأوقات تلائم المجتمع، ودعمًا لمدة ثلاث سنوات من صندوق الموارد البشرية، وتشارك مؤسسة التدريب التقني والمهني بقطاعها العام وإشرافها الخاص لتأهيل بناتنا للأعمال.. فلا شيء يجعلنا عظماء مثل القضاء على الألم العظيم.
نعم إننا قادرون على الحلم، ولا أقصد أبدًا ذلك الوهم الذي يتسلل إلينا حين ننام، فذلك يتسلل أيضًا إلى العصافير على الشجر.. أقصد الحلم الذي يركب فيه الإنسان قوارب الأمل هاربًا من عصر العادي إلى فسحة الأزرق العظيم.. لقد رسمت وزارة العمل الأمل لبناتنا، وستنخفض نسبة كبيرة من البطالة النسائية، وسنخلق أعمالاً لهن.
وستتخلص المرأة من مرارة الألم، والانتظار الطويل للوظيفة المنتظرة من سنوات، فمشاركتنا في ورشة العمل لتوظيف النساء في المصانع ليست غيومًا عبرت مؤقتًا ذلك اليوم بسماء رياض الخير.. نعم قطرات النجاح بطيء مثل قطرات العسل العالقة، سخية عندما تبلل الأرض، لا تخطئها العين فهي بيضاء لها رائحة ورد الياسمين تحيي في النفس فرحًا خاصًّا في زمن يكاد الفرح فيه أن يكون شحيحًا!!

كاريكاتير

0

الحياة

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 22 جماد اول 1437هـ - 1 مارس 2016م

http://www.alhayat.com/Opinion/Naser-Khames/14240620

الاقتصادية الإلكترونية www.aleqt.com

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 22 جماد اول 1437هـ - 1 مارس 2016م

https://www.aleqt.com/2016/03/01/article_1034710.html